جهود الشيخ المفيد المعرفية

الأستاذ المساعد الدكتور
عامر عبد الأمير الجبوري
جامعة بغداد- كلية التربية- ابن رشد للعلوم الإنسانية

صباح جميل حسان
جامعة بغداد- كلية التربية- ابن رشد للعلوم الإنسانية

الملخص:

يعد الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ/ ١٠٢٢م) أول شخصية شيعية امامية حاولت بالفعل إرساء قاعدة البناء الفكري الخاص بعلم الكلام الشيعي الامامي بعد عصر الأئمة (عليهم السلام) عبر منهجه المعرفي الذي جمع فيه بين الأصالة والتجديد، وجمع فيه بين النص والعقل، وكان له فضل السبق بالاستناد الى منطق العقل والتفكير الحر، فقبله كانوا لا يتجاوزون حرفية النص إلى العقل، وبعده أصبح العقل حليفاً للنصّ وداعماً للعقيدة، واعطائه دوراً للعقل في التشريع والعقائد إلى جانب النصّ، مؤسساً بذلك منهجاً تكاملياً جمع فيه بين النصّ والعقل (المسوّر) بنصوص القرآن الكريم والسُّنّة النبوية المطهرة والمرويات عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) عن طريق السلسلة الذهبية، لا كما ذهب الآخرون من اعطاء المساحة الكبرى للعقل على حساب النصّ في الأمور العقيدية، ولا يقف عند حدود النصّ لوحده.

ومن هذا المنهج التكاملي (الوسطية) استطاع الشيخ المفيد سدّ الطريق على أيّ تداخل أو اشتباه بين الكلام الشيعي الاثني عشري وغيره من الأفكار الكلامية

المنتمية إلى الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى. تم تقسيم البحث الذي حمل عنوان جهود الشيخ المفيد المعرفية على مبحثين ضم الأول: منهج الشيخ المفيد التكاملي بين الأصالة والتجديد. والثاني: مصادر المعرفة عند الشيخ المفيد وموقع العقل (المسوّر).

المبحث الأوّل: منهج الشيخ المفيد التكاملي بين الأصالة والتجديد

إنّ المنهج وسيلة المفكر في الوصول إلى اليقين في العلم والعمل، وهذا المنهج (نستحضره هنا تذكيراً بمفكر واجه جمود النقليين بعقل متفتح، ألا وهو الشيخ المفيد الذي يمثل (الوسط الذهبي) في الفكر الامامي لعصره، وصاحب المنهج التكاملي الذي يضع النصّ إذ لا يكون غيره وسيلة لليقين العقيدي في الثوابت. أما في المتغيرات الحيوية فوسيلتها العقل والنظر والجدل، فلكل مبحث عنده منطق ولكل غاية وسيلة من جنسها، ومن لا يعرف هذه الحقيقة ربما اتهم الشيخ المفيد بالازدواجية في العقل والنقل. ووفاء لهذا المنهج الكلامي التكاملي –النقدي– المركب: جادل المعتزلة، والأشاعرة، وناقض الاحناف والمعاصرين له من الامامية الاثني عشرية والسابقين له، دليله في المسائل العملية الحسية العقل والبرهان، أما سبيله للوثوق في أحكام العقيدة ومنابع أصولها الخمسة، فهو الأثر والنصّ والخبر، يتمسك به تمسك العارف لحدود الإنسانية العقلية، المتفهم لمسؤوليته الأخلاقية والدينية فيتحرك ضمنها، ولا يغادر إلى العقل فيما نعرفه بالنقل فيجمح به العقل كما جمح بغيره إلى الظن والتخمين كما يختبر فيه وهج النصّ ووعيه بفضل معرفته لطريق الأثر الآمن والصحيح، إذا لم نقل أنه جعل النقل وسيلة لكبح جماح العقل، مثلما جعل العقل سبيل هداية للنصّ السليم، وبهذا احتفظ لنفسه بطريق حنيف، جنبه جمود النصيين وانفتاح العقليين، تفوق فيه على نواقص كل سبيل منفرد، بعد أن تمكن من عناصر القوة فيهما واليقين»[1].

إذ إنّه بواسطة هذا المنهج يستحضر كافة مكوناته ومهاراته الفكرية محاولاً توظيفها في دراسته للعلوم المختلفة، متوصلاً بذلك إلى نتائج تكون متكاملة مبنية على أسلوب نقدي جدلي تارة وأسلوب نقلي روائي تارة أخرى وأسلوب عقلي تارة ثالثة، معتمداً بذلك على مصادر التشريع من كتاب وسُنّة وأقوال أئمة أهل البيت (عليهم السلام) والدليل العقلي الموصل لهذه المصادر.

أن ملامح المنهج العقلي والنقلي التكاملي عند الشيخ المفيد هي[2]:

أولاً: وضوح العقيدة وبساطتها:

إنّ واقعية المنظور العقيدي للشيخ المفيد تتجلى في وضوح الرؤية الكلامية المعتمدة على مصادرها الحديثية الموثوقة، وأظهرها الإقرار بالإنسانية الكاملة للأئمة (عليهم السلام) التي ترفض الغلو أو تأليه الأفراد. ويذكر الشيخ المفيد: «والغلاة من المتظاهرين بالإسلام هم الذين نسبوا

أمير المؤمنين والأئمة من ذريته (عليهم السلام) إلى الالوهية والنبوّة ووصفوهم من الفضل في الدّين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحدّ وخرجوا عن القصد وهم ضلّال كفّار، حكم فيهم أمير المؤمنين (عليه السلام) بالقتل والتّحريق بالنّار، وقضت الأئمة (عليهم السلام) عليهم بالكفر والخروج عن الإسلام»[٣]، هذا من جهة مصدره الخبري، أما الكتاب والسُّنّة فهي المنابع التي استقى منها الأئمة (عليهم السلام) أصولهم وعقائدهم التي وصلت إليه، وهكذا رسم حدود منهجه الكلامي الأوّلي.

ثانيًا: حدود العقل:

رفض الشيخ المفيد أن يجعل العقل غاية في حد ذاته أو مصدراً أولاً في الكلام، كما هو شأن المعتزلة، بل عدّه واحداً من الطرق المميزة للحق بشهادة من النصّ المقدس وحديث الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) وأقوال الأئمة (عليهم السلام) ، فالعقل وسيلة الشيخ المفيد في الفحص والتحليل والجدل وليس بديلاً عن المصادر الأساسية للاثني عشرية، فقال: «العقل وهو السبيل إلى معرفة حجية القرآن ودلائل الأخبار»[٤]، به نميّز ونمتحن ونختار الحكم في المسألة ضمن سياقاتها الكلامية والعملية.

ثالثًا: التمسك بالأثر في الأصول:

احتفظ المنهج الاثني عشري التكاملي بموقف خاص في مسألة الأصول الخمسة (التوحيد، العدل، النبوة، الإمامة، المعاد) مستقلين عن أصول المعتزلة الخمسة (العدل، التوحيد، المنزلة بين المنزلتين، الوعد والوعيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، لذلك وجدنا مدار البحث الكلامي عند الشيخ المفيد يدور حول العالم وصانعه وقدمه وأفعال العباد، وسيلته النصّ، صاعداً عَبْرَ ابن بابويه القمّي، والشيخ الكليني والشيخ الصّدوق إلى منابعه الأولى، مستعينًا بالعقل لا يجب أن يكون عضداً للنصّ ووسيلة للحجاج، والكلام والعمل، جامعًا لثمرات العقل والنقل التي عرّفها الكوفيون والبغداديون والقمّيون في كتبهم ورسائلهم ومجالسهم. ويؤيد الشيخ المفيد كلامه بأدلة نقلية تؤيد منهجه وتوضحه، فهو يأخذ بكل مما يأتي[٥]:

١. بكل ما هو غير منكر في العقل، وغير محظور في الشرع[٦].

٢. **بما خالف ظاهر الخبر عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بل قالوا بما لا ينافي**[٧].

٣. بما يشهد عليه الكتاب والسُّنّة، وما ورد عن العترة الطاهرة التي أمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أمته كافة بالتمسك بها لصوابهم في ذلك بسند صحيح ومأمون[٨].

٤. رفض كل ما هو محدث وليس من شرع الإسلام، والتمسك بجوهر النصّ القرآني، وقاعدته في القصاص (الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى)، ولا إطلاق خارج هذه القاعدة[٩]، ولعل حكايته مع أستاذه الرماني (الرواية والدراية) لخصت

لنا حقيقة المنهج الكلامي للشيخ المفيد، فاستحق بفضلها لقب المفيد.

ولمعرفة أسس التناغم بين العقل والنقل عند الشيخ المفيد، نسلط الضوء على ذلك المنهج التكاملي من خلال كتابه «الأمالي»[١٠] ومن الأمثلة على ذلك:

أولاً: طريق الصواب النقلي:

نقل الشيخ المفيد في المجلس الثالث من الأمالي «بسنده عن ابن المغيرة قول يحيى بن عبد الله للإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) : جعلت فداك إنّهم يزعمون أنك تعلم الغيب،(الغلاة) فقال (عليه السلام) : سبحان الله ضع يدك على رأسي فوالله ما بقيت شعرة فيه ولا في جسدي إلاّ قامت، ثم قال: لا والله ما هي إلاّ وراثة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) »[١١]. ونقل في المجلس التاسع «بسنده عن ابن أعين قال: سمعتُ أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) يقول: أولنا دليل على آخرنا وآخرنا مصدق لأولنا والسُّنّة فينا سواء وأن الله تعالى إذا حكم حُكمًا أجراه»[١٢]. ويؤكد صواب هذا الطريق النقلي فينقل في المجلس السابع «بسنده عن الإمام محمد الباقر (عليه السلام) قال: حدثني جابر بن عبدالله الأنصاري قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : أقربكم مني في الموقف غداً أصدقكم حديثًا، وآداكم أمانة وأوفاكم بالعهد وأحسنكم خلقًا وأقربكم للناس»[١٣]. وفي المجلس الرابع والثلاثون «بسنده عن الحسن بن ظريف قال: سمعتُ أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) يقول: ما رأيت عليًا قضي قضاء إلاّ وجدت له أصلاً في السُّنّة، قال: وكان عليّ (عليه السلام) يقول: لو اختصم إليّ رجلان فقضيت بينهما ثم مكثا أحوالاً كثيرة ثم أتياني في ذلك الأمر لقضيت بينهما قضاء واحداً لأن القضاء لا يحول ولا يزول أبداً»[١٤].

ثانيًا: الاحتياط :

الاقتصاد في الاعتقاد أو مبدأ التحوط في الشبهات، يذكر الشيخ المفيد الكثير من النصوص التي تحث على التحوط من الشبهة، جاعلاً المعرفة الحقة واليقين عنوان التعبد الصحيح، والسلوك الحميد فيورد حديثًا «بسنده عن الإمام الصادق (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ثلاثة أخافهن على أمتي الضلالة بعد المعرفة، ومضلات الفتن، وشهوة الفرج والبطن»[١٥]، وهي خشية عززتها نصيحة الإمام الصادق (عليه السلام) في خطابه للمسلمين، فينقل الشيخ المفيد «بسنده عن محبوب بن حكيم الأزدي عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) قال: اتقوا الله وصونوا دينكم بالورع وقووه بالتقية والاستغفار بالله عزّ وجل، عن طلب الحوائج إلى صاحب سلطان الدنيا، أو من يخالفه في دينه طلبًا لمّا في يديه من دنياه أخمله الله ومقته عليه ووكله إليه، فإن هو غلب على شيء من دنياه فصار إليه منه شيء، نزع الله البركة منه ولم يؤجره على شيء ينفقه منه في حج ولا عتق ولا بر»[١٦].

ثالثًا: حدود الكلام وسبل الحقيقة:

يتجلى المنهج الكلامي عند الشيخ المفيد في الأصول ذات المصادر التراثية النقلية المستقلة عن الجواب المعتزلي، بعد أن وقف الشيخ ليرد على من قَرَن منهجه بالاعتزال قائلاً: «لسنا نعرف للشيعة فقيهًا أو متكلمًا أخذ الكلام من المعتزلة، أو تلفيقه الاحتجاج على طريقة المعتزلة»[١٧]، وإدراكًا من الشيخ المفيد لحدود مسؤوليته الكلامية واستيعابًا منه لأصول عقيدته رافضًا أن يلحق الكلام الاثني عشري بالمعتزلة، ثم يعزو سبب التفاوت بين المنهجين الاثني عشري والمعتزلي، إلى قول الثاني بالقياس والظن العقلي، بخلاف الأوّل، فأعلن حقيقة منهجه قائلاً: «أما نحن فنقول في الشريعة ما يوجب اليقين فيها والاحتياط في العبادات، نقول على الحكم في الأشياء بما يقتضيه الأصل، إن كان يدل عليه دليل حظر أو إباحة من طريق السمع أو العقل ولا ينتقل ذلك عن حكم شرعي إلا بنص شرعي، كما أننا لا نرى القول بالظن في الأحكام»[١٨].

ويذكر الجابري بعض التطبيقات في المنهج التكاملي عند الشيخ المفيد بين العقل والنقل للمباني العقلية التي اتخذها في تعامله مع القضايا الكلامية مثل الإلهيات والإيمان والإرادة لاتصالها بهذه المباحث:[١٩]

أولاً: الإلهيات (الأسماء والصفات):

يقدم لنا الشيخ المفيد إجابته النقلية على لسان الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) في أماليه في المجلس الثلاثون سنة (٤٠٩هـ/ ١٠١٨م)، والذي تتضح فيه عقيدة الشيخ المفيد المستقاة من نهج أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ولمعرفة عقيدة الشيعة الامامية الاثنا عشرية في الإلهيات: الأسماء والصفات، نورد النص كاملاً فيقول: «بسنده عن محمد بن زيد الطبري قال سمعتُ الرضا علي بن موسى (عليه السلام) يتكلم في توحيد الله سبحانه فقال: أَوَّلُ عبادة اللهِ معرفته وأصل معرفة الله جلَّ اسمه توحيده، ونظام توحيده نفي التّحديد عنه لشهادة العقول أنّ كل محدودٍ مخلوقٌ وشهادة كُلّ مخلوقٍ أنّ له خالقًا ليس بمخلوقٍ، الممتنعُ من الحدث هو القديم في الأزلِ، فليس الله عبد من نعت ذاتهُ ولا إيّاهُ وحّد من اكتنهه ولا حقيقتهُ أصاب من مثّلَهُ ولا به صدق من نهّاهُ ولا صمد صمده، من أشار إليه بشيءٍ من الحواسّ ولا إيّاهُ عنى من شبّههُ ولا له عرف من بعّضهُ ولا إيّاه أراد من توهّمه، كل معروفٍ بنفسه مصنوعٌ وكلّ قائم في سواه معلولٌ، بصنعِ اللهِ يُستدلّ عليهِ وبالعقولِ تُعتقدُ معرفته، وبالفطرةِ تثبتُ حجّته خلقه تعالى الخلق حجابٌ بينه وبينهم ومباينته إيّاهم مفارقته لهم وابتداؤه لهم دليلٌ على أن لا ابتداء له لعجز كلّ مبتدئٍ منهم عن ابتداءِ مثله، فأسماؤه تعالى تعبيرٌ، وأفعاله سبحانه تفهيم، قد جهل الله تعالى من حده وقد تعداه من اشتمله وقد أخطأه من اكتنهه ومن قال كيف هو فقد شبّهه ومن قال فيه لِمَ فقد علّله ومن قال متى فقد وقّته ومن قال فيم فقد ضمّنه ومن قال إلى ما فقد نهّاه ومن

قال حتّى ما فقد غيّاه ومن غيّاه فقد حواه ومن حواه فقد ألحد فيه، لا يتغيّر الله بتغاير المخلوق ولا يتحدّد بتحدّد المحدود واحدٌ لا بتأويل عددٍ، ظاهرٌ لا بتأويل المباشرة، مُتجلٍّ لا باستهلالِ رؤيةٍ، باطنٌ لا بمُزايلةٍ، مُبايِنٌ لا بمسافةٍ، قريبٌ لا بمُداناةٍ، لطيفٌ لا بتجسّمٍ، موجود لا عن عدمٍ، فاعلٌ لا باضطرارٍ، مُقدّرٌ لا بفكرةٍ، مُدبّرٌ لا بحركةٍ، مُريدٌ لا بعزيمةٍ، شاء لا بهمّةٍ، مُدركٌ لا بحاسّةٍ، سميعٌ لا بآلةٍ، بصيرٌ لا بأداةٍ، لا تصحبه الأوقات، ولا تضمّنه الأماكن، ولا تأخذه السّنات، ولا تحدّه الصّفات، ولا تفيده الأدوات، سبق الأوقات كونه، والعدم وجوده، والابتداء أزله، بخلقهِ الأشباه عُلِمَ أن لا شِبه، له وبمضادّته بين الأشياء، عُلِمَ أن لا ضَدّ له، وبمقارنته بين الأمور عُرِف أن لا قرين له، ضادّ النّور بالظّلمة، والصِّرّ بالحرور، مؤلّف بين متباعداتها، ومفرّقٌ بين متدانياتها، بتفريقها دلّ على مفرقها، وبتأليفها على مؤلّفها، قال الله (عزّ وجل) ((ومن كلّ شيء خلقنا زوجين لعلّكم تذكّرون) له معنى الرّبوبيّة إذ لا مربوب، وحقيقة الإلهيّة إذ لا مألوه، ومعنى العالم ولاَ معلوم، ليس مُنذ خلق استحق معنى الخالق، ولا من حيث أحدث استفاد معنى المحدث، لا تغيبه مُنذ، ولا تدنيه قد، ولا تحجبه لعلّ، ولا توقّته متى، ولا تشمله حين، ولا تقارنه مع، كلّ ما في الخلقِ من أثرٍ غير موجود في خالقه، وكلّ ما أمكن فيه مُمتنع من صانعه، لا تجري عليه الحركة والسّكون، وكيف يجري عليه ما هو أجراه، أو يعود فيه ما هو ابتدأه، إذاً لتفاوتت ذاته ولامتنع من الأزل معناه، ولما كان للبارئ معنى غير المبروء لو حدّ له وراءٌ لحدّ له أمامٌ، ولو التمس له التّمام للزمه النقصان، كيف يستحقّ الأزل من لا يمتنع من الحدث، وكيف يُنشئ الأشياء من لا يمتنع من الإنشاءِ، لو تعلّقت به المعاني لقامت فيه آية المصنوع، ولتحوّل عن كونه دالاً إلى كونه مدلولاً عليه، ليس في مُحالِ القول حُجّةٌ، ولا في المسألة عنه جوابٌ، لا إله إلّا الله العليّ العظيم وصلّى الله على محمّدٍ النّبيّ وآله الطاهرين»[٢٠].

ثانيًا: الإيمان:

يعرض لنا الشيخ المفيد المفهوم الشيعي الامامي للإيمان فيقول: «بسنده عن أبي الصلت الهروي قال: حدثنا الرضا علي بن موسى عن أبيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه عليّ ابن أبي طالب (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الإيمان قول مقول وعمل معمول وعرفان العقول، قال ابو الصلت: فحدثتُ بهذا الحديث في مجلس أحمد بن حنبل فقال ليّ أحمد: يا أبا الصلت لو قرأ هذا الإسناد على المجانين لأفاقوا»[٢١].

وينقل تطبيقاً آخر عن الإيمان فيقول: «بسنده عن الإمام جعفر بن محمد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) : لا يقل مع التقوى عمل وكيف يقل ما يتقبل»[٢٢]، ويورّد نصاً عن أمير

المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) عن حقيقة الإيمان[٢٣].

ثالثًا: الإرادة:

يحتفظ المفهوم الكلامي للإرادة عند الشيخ المفيد بفهم يختلف عن الفهم المعتزلي وأن يقسم القول فيها على المعنى الخاص بالإلهيات البعد الميتافيزيقي، والمعنى المتصل بالإنسان البعد البشري، بدت فيه متكاملة، ينقل الشيخ المفيد رأيه عن الإرادة قائلاً: «هي من صفات الباري تعالى، وهي من الله جلّ الله، نفس الفعل ومن الخلق الضمير وأشباهه مما لا يجوز إلا على ذوي الحاجة والنقص، وذاك أن العقول شاهدة بأن القصد لا يكون إلاّ بقلب، ولا تصح النية والضمير والعزم إلاّ على ذي خاطر، يضطر معها في الفعل الذي يغلب عليه إلى الإرادة له والنية فيه والعزم. ولمّا كان الله تعالى يجل عن الحاجات، ويستحيل عليه الوصف بالجوارح والآلات، ولا تجوز عليه الدواعي والخطرات، بطل أن يكون محتاجاً في الأفعال إلى التصور والعزمات، وثبت أن وصفه بالإرادة مخالف في معناه لوصف العباد، وإنّما هي نفس فعله الأشياء وأطلاق الوصف بها عليه مأخوذ من جهة الأتباع دون القياس، وبذلك جاء الخبر عن أئمة الهدى (عليهم السلام) »[٢٤].

ولإيضاح معنى الإرادة الإنسانية فإن الشيخ المفيد يورد نصاً جاء فيه: «بسنده عن صفوان بن يحيى قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام) أخبرني عن الإرادة من الله تعالى أم من الخلق؟ فقال (عليه السلام) : الإرادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد الفعل، والإرادة من الله تعالى إحداثه الفعل لا غير ذلك لأنه جل اسمه لا يهم ولا يتفكر»[٢٥]. ثم يبدأ الشيخ المفيد بتوضيح مفهوم الإرادة أكثر من خلال شرحه نصّ الإمام المعصوم مع ذكر المثال عليها، وهو منطق الإنسان عند الشيخ المفيد، لكي يميّز هذا المفهوم في الكلام عند الشيعة الإثني عشرية عن الكلام عند المعتزلة. وهناك نص إلى ما ذهب إليه الآخرون منها وهو أن إرادة العبد تكون قبل فعله، وإلى هذا ذهب أبي القاسم البلخي (الذي رفض عدّها من صفات الله تعالى بقوله: ما دام الله علام الغيوب، حيث يغني علم الله وقدرته عن الإرادة إذ لم يعد الله بحاجة إليها)[٢٦].

ويذكر الشيخ المفيد مفهوم الإرادة فيقول: «والقول في تقدم الإرادة للمراد كالقول في تقدم القدرة للفعل، وقول الإمام في الخبر المتقدم أن الإرادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد الفعل صريح في وجوب تقدمها للفعل، إذ كان الفعل يبدو من العبد بعدها، ولو كان الأمر فيها على مذهب الجبائي لكان الفعل بادياً في حالها ولم يتأخر بدوره إلى الحال التي هي بعد حالها. أعلم أنا نذهب إلى أن الإرادة تتقدم المراد كتقدم القدرة للمقدور، غير أن الإرادة موجبة للمراد والقدرة غير موجبة للمقدور، والإرادة لا تصلح إلا للمراد دون ضده، وليس كذلك القدرة لأنها تصلح

أن يفعل الشيء بها، فضده بدلا منه والجميع أعراض لا يصح بقاؤها. معنى قولنا في الإرادة أنها موجبة هو أن الحي متى فعل الإرادة الشيء، وجب وجود ذلك الشيء إلا أن يمنعه منه غيره، فأما أن يمتنع هو من مراده فلا يصح ذلك. ومن الدليل على صحة ما ذكرناه أنه قد ثبت تقدم الإرادة على المراد لاستحالة أن يريد الإنسان ما هو فاعل له في حال فعله فيكون مريدا للموجود، كما يستحيل أن يقدر على الموجود، وإذا ثبت أن الإرادة متقدمة للمراد لم يخل أمر المريد لحركة يده من أن يكون واجبا وجودها عقيب الإرادة بلا فصل، أو كان يجوز عدم الحركة، فلو جاز ذلك لم يعدم إلا بوجود السكون منه بدلا منها. ولو فعل السكون في الثاني من حال إرادته للحركة لم يخل من أن يكون فعله بإرادة له أو سهو عنه، ومحال أن يفعله بإرادة لأن ذلك موجب لاجتماع إرادتي الحركة والسكون لشيء واحد في حالة واحدة، ومحال وجود السهو عن السكون في حال إرادته للحركة، فبطل جواز امتناع الإنسان مما قد فعل الإرادة له على ما شرحناه. وإن قال قائل إذا كنتم تقولون إن إرادة الله تعالى لفعله هي نفس ذلك الفعل ولا تثبتون له إرادة غير المراد، فما معنى قولكم أراد الله بهذا الخبر كذا ولم يرد كذا وأراد العموم ولم يرد الخصوص وأراد الخصوص ولم يرد العموم؟، جواب: قيل له معنى ذلك أن المقدور أخبارا كثيرة عن أشياء مختلفة فقولنا أراد كذا ولم يرد كذا فهو أنه فعل الخبر الذي هو عن كذا ولم يفعل الخبر الذي هو عن كذا وفعل القول الذي يفهم منه كذا ولم يفعل القول الذي يفهم منه كذا. وهذا كقولنا إنا إذا قلنا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ وأردنا القرآن كان ذلك قرآنًا، وإذا أردنا أن يكون منا شكرا لله تعالى كان كذلك. فإنا لسنا نريد أن قولا واحدا ينقلب بإرادتنا قرآنًا إن جعلناه قرآنًا ويكون كلاما، لنا إن جعلناه لنا كلاما وإنما معناه أن في مقدورنا كلامين نفعل هذا مرة وهذا مرة. فإن قال فكان من قولكم أن الحمدُ لله ربّ العالمين إذا أردتم به القرآن يكون مقدوراً لكم قلنا هذا كلام في الحكاية والمحكي»[٢٧].

ولمنهج الشيخ المفيد التكاملي أسس نقدية تتضح من مؤلفاته وردوده ومناظراته مع غيره من المفكرين داخل منظومة الفكر الإسلامي الامامي الاثني عشري بخاصة، والفكر الإسلامي بعامة، عززها بتلمذته على شيوخ من المعتزلة والأشاعرة، التي وفرت له فرصة طيبة لفحص مناهج المتكلمين واختبارها، بطريقة عقلانية أهلته لنقد المناهج، والارتقاء إلى منهج كلامي تكاملي نقدي، متجاوزاً التقليد والمحاكاة[٢٨]. وخير دليل نسوقه على ذلك الاطلاع على ما كتبهُ تلميذه الشريف المرتضى في كتابه «الفصول المختارة من العيون والمحاسن» فقال في أوّله: «سألت، أيّدك الله، أن أجمع لك فصولاً من كتب شيخنا ومولانا المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، أدام الله عزه، في

المجالس، ونكتاً من كتابه المعروف (العيون والمحاسن) لتستريح إلى قراءته في سفرك، وتنشر ذكره في مستقرّك وبلدك...»[٢٩]. وللاطلاع على مواقف الشيخ المفيد النقدية، سنقف على بعض الأمثلة لتلك المواقف بحدود ما يسمح به

حدود البحث:

أولاً: أن معرفة الشيخ المفيد بدقائق الأصول المعتزلية الخمسة، التي يتفق معها فقط في اثنين من أصوله هما (التوحيد، والعدل) أهلته لاتخاذ موقفاً نقدياً من أصحابها حتى خص أبا القاسم البلخي بنقد خاص لوسيلة المعرفة الكلامية المعتزلية، من حدود العقل ومباحث الاجتهاد، معترضاً عليه في مسألة الاجتهاد «قال الشيخ المفيد أدام الله عزه، قال أبو القاسم الكعبي في كتابه «الغرر»: إن سأل سائل فقال من أين أثبت الاجتهاد؟ قلنا إنا وجدنا كل مبطل له قد صار فيما أقامه مقامه إلى الاجتهاد في أنه أبطل الاجتهاد وأوجب الوقوف في الحادثة وأوجب الأخذ بقول الإمام حسب ما تقول الرافضة يعني الامامية، قال فهو على كل حال قد صار إلى الاجتهاد لأن إيجابه الوقوف حكم، حكم به وكذلك الأخذ بقول الإمام حكم لم ينص الله عليه ولا نص عليه رسوله فلما كان هؤلاء إنما أبطلوا الاجتهاد من هذه الجهة كانوا مصححين له من حيث لا يشعرون ومثبتين أنه لا بد من الاجتهاد. قال الشيخ المفيد أدام الله عزه: فيقال له خبرنا عمن أثبت الأصول عندك من جهة الاجتهاد وأبطل النص فيها ولم يعتمد عليه وزعم أن الاجتهاد هو طريق إلى العلم بها أيكون النظر أصلا في إبطال مقاله أم لا سبيل إلى الرد عليه إلا من جهة التوقيف، فإن قال لا سبيل إلى كسر مذهبه إلا من جهة التوقيف. قيل له فقد كان العقل إذن يجيز للناس وضع الشرائع كلها من جهة الاجتهاد وهذا خلاف مذهبك وما لا نعلم أن أحدا من الفقهاء ولا أهل العلم كافة ركبه على أن صحة السمع لا يخلو من أن تكون معروفة من جهة النظر أو الخبر، فإن كانت معروفة من جهة الخبر فحكم صحة الخبر كحكمها وهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له، وإن كانت معروفة بالنظر فقد ظفرنا بالبغية في إلزامك ذلك. وإن للقائل الذي قدمنا ذكره أن يستدل على صحة مقاله بمثل استدلالك فيقول وجدت كل من أبطل الاجتهاد في استخراج هذه الأحكام يضطره الأمر في ذلك إلى الاجتهاد لأنه إن استعمله مبتدئا فيه فضرورته إليه ظاهرة وإن استعمل النص والاحتجاج بالإجماع فإنا نصححها بالاجتهاد فهو مضطر في أصل ما اعتمد عليه إلى الاجتهاد، وهذا نظير ما قلت يا أبا القاسم لمخالفيك في الاجتهاد في الفروع عندك مع أنها أصول عندهم لا مجال للاجتهاد فيها ولا فصل في ذلك. على أنه يقال له ما أبين غفلتك أنت تزعم أن الاجتهاد في الأحكام له حد يمنع من الحكم على الذاهب عنه بالضلال ومبطلو الاجتهاد إنما أبطلوه بضرب من النظر والاستدلال حكموا على الذاهب

عنه بالضلال فمن أين صار ما أبطله القوم من الاجتهاد هو الذي به صححوه وما صححوه هو الذي شهدوا بفساده لو لا سهوك عن الحق. واعلم رحمك الله أن الذي يذهب إليه هذا الرجل ومن شاركه في خلافنا في الحكم بالنص ليس هو اجتهاد في الحقيقة بل هو حدس وترجيح وظن فاسد لا ينتج يقينا ولا يولد علما، ولو اعترفنا لهم بأنهم مجتهدون لما لمناهم على فعلهم، لكنا نعتقد أنهم مقصرون مفرطون تائهون ضالون، ومن أطلق لفظه بالرد على أهل الاجتهاد في الأحكام فإنما أطلقه مجازا لأن القوم قد شهروا أنفسهم بهذه الصفة حتى صارت كالعلم لهم، وإن كانوا بالضد منها فجرت لهم مجرى سمة المهلكة بالمفازة واللديغ بالسليم وعين الشمس بالجونة وما أشبه ذلك فتأمله ترشد إن شاء الله»[٣٠].

ثانيًا: حدد الشيخ المفيد موقفه من حرية التناول العقلي لمباحث العقيدة الكلامية وثوابتها وأصولها استناداً الى الظن والترجيح، «قال الشيخ أدام الله عزه وقد تعلق قوم من ضعفة متفقهة العامة ومن جهال المعتزلة في صحة الاجتهاد والقياس بقول أمير المؤمنين (عليه السلام) علّمني رسول اللهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) ألف بابٍ فتح لي كلّ بابٍ ألف بابٍ، فيقال لهم وهل أصول الشريعة كلها ألفٌ أصل وفروعها ألف ألف وذلك نهايتها وهي محصورة بهذا العدد لا أقل منه ولا أكثر، فإن زعموا ذلك قالوا قولا مرغوبا عنه وقيل لهم أرونا أصلا واحدا له ألف فرع وقد ظهرت حجتكم وهذا ما تعجزون عنه، وإن قالوا ليست الأصول ألفا على التحرير وليس فيها مائة ألف فرع أبطلوا استدلالهم فإن قالوا فما وجه قول أمير المؤمنين (عليه السلام) وما تأويله؟ قيل لهم يحتمل وجوها منها أن المعلم له الأبواب وهو رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فتح له بكل باب منها ألف باب ووقفه على ذلك. ومنها: أن علمه بكل باب أوجب فكره فيه فبعثه الفكر على المسألة عن شعبه ومتعلقاته فاستفاد بالفكر فيه علم ألف باب بالبحث عن كل باب منها، ومثل هذا معنى قول النّبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) من عمل بما يعلمُ ورّثهُ الله علم ما لَم يعلم، ومنها: أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) نص له على علامات تكون عندها حوادث كل حادثة يدل على حادثة إلى أن ينتهي إلى ألف حادثة فلما عرف الألف علامة عرف بكل علامة منها ألف علامة، والذي يقرب هذا من الصواب أنه (عليه السلام) أخبرنا بأمور تكون قبل كونها ثم قال (عليه السلام) عقيب إخباره بذلك علّمني رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ألف بابٍ فتح لي كلّ بابٍ ألف بابٍ. وقال بعض الشيعة إن معنى هذا القول إن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) نص له على صفة ما فيه الحكم على الجملة دون التفصيل كقوله يحرم من الرّضاع ما يحرم بالنّسب. وكان هذا بابا استفيد منه تحريم الأخت من الرضاعة والأم والخالة والعمة وبنت الأخ وبنت

الأخت. وكقول الصّادق (عليه السلام) الرّبا في كلّ مكيلٍ وموزونٍ، فاستفيد بذلك الحكم في أصناف المكيلات والموزونات كلها. وكقوله (عليه السلام) يحلّ من الطّير ما يدفّ ويحرم منه ما يصفّ ويحلّ من البيضِ ما اختلف طرفاه ويحرم منه ما اتّفق طرفاه ويحلّ من السّمك ما كان له فلسٌ وحرم منه ما ليس له فلسٌ وما أشبه ذلك. والأجوبة الأولى هي لي خاصة وأنا اعتمدتها»[٣١].

ثالثاً: وجّهَ الشيخ المفيد نقده للأشاعرة ممثلين عنهم بمعاصره ابو بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ/ ١٠١٢م) محذراً من مخاطر العمل بالظن فيقول: «قال أبو بكر بن الباقلاني الذي أذهب إليه هو القول بغلبة الظن، فما غلب في ظني عملت عليه وجعلته سمة وعلامة وإن غلب في ظن غيري سواه عمل عليه، وكل مجتهد أصاب ولم يخطئ. فيرد عليه الشيخ المفيد فقال: هذا أضعف من جميع ما سلف وأوهن، وذلك أنه إذا لم يكن لله تعالى دليل على المعنى ولا السمة، وإنما تعبدك على ما زعمت بالعمل على غلبة الظن فلا بد أن يجعل لغلبة الظن سببا وإلا لم يحصل ذلك في الظن ولم يكن لغلبته طريق، وهب أنا سلمنا لك التعبد بغلبة الظن في الشريعة ما الدليل على أنه قد يغلب فيما زعمت، وما السبب الموجب له أرناه. فقال الباقلاني: أسباب غلبة الظن معروفة وهي كالرجل الذي يغلب في ظنه إن سلك هذا الطريق نجا وإن سلك غيره هلك وإن اتجر في ضرب من المتاجر ربح وإن اتجر في غيره خسر وإن ركب إلى ضيعة والسماء متغيمة مطر وإن ركب وهي مصحية سلم وإن شرب هذا الدواء انتفع وإن عدل إلى غيره استضر وما أشبه ذلك ومن خالفني في أسباب غلبة الظن قبح كلامه. فرد عليه الشيخ المفيد فقال: له إن هذا الذي أوردته لا نسبة بينه وبين الشريعة وأحكامها وذلك أنه ليس شيء منه إلا وللخلق فيه عادة وبه معرفة فإنما يغلب ظنونهم حسب عاداتهم وأمارات ذلك ظاهرة لهم والعقلاء يشتركون في أكثرها وما اختلفوا فيه فلاختلاف عاداتهم خاصة وأما الشريعة فلا عادة فيها ولا أمارة من دربة ومشاهدة لأن النصوص قد جاءت فيها باختلاف المتفق في صورته وظاهر معناه واتفاق المختلف في الحكم وليس للعقول في رفع حكم منها وإيجابه مجال وإذا لم يكن فيها عادة بطل غلبة الظن فيها»[٣٢].

وهكذا احتفظ الشيخ المفيد قبل أكثر من ألف عام بمنهج نقلي وعقلي بناه على أسس نقدية جدلية متوازنة تحرك العقل بتدبّر صحة النصّ وقوته في التعبير عن الحقيقة مثلما تدبّر سلامة الطريق إليه وجعل المحاكمة سبيله لموقف سليم يتجنب فيه إفراط العقل أو التفريط به، فكان عقلياً في نقداته ومنطقه ومجادلاته مع الآخرين ورياضاته العقلية، على تفاوت مناهج الآخرين، مثلما كان نصياً في عقائده الكلامية، لم يتساهل حتى مع بعض المتكلمين الشيعة إلى جانب واقعيته

في أمور حياته العملية وحياة من تأثر به. لقد كان الشيخ المفيد يشعر بمسؤوليتين تجاه الآخرين وهو يرسم حدود منهجه ومرتكزاته الفلسفية العميقة التي تتسم بالشمول والوضوح، كما تمسك بالتراث الامامي فجعله حبلاً ممدوداً يشده إلى منابع يقينية لا غنى عنها في التثبت والصواب واليقين العقيدي وسلامة الطريق المفضي إلى الحق، مستنداً الى القاعدة المنطقية القائلة: (إن الطريق الحنيف يقود الى غاية سامية وموقف صحيح) أما حقيقة هذه المصداقية فلا تخرج عن نصّ قرآني صريح ومحكم وحديث نبويّ صحيح وخبر عن العترة الطاهرة، صادق في قائله وناقله ولاسيّما أن عصر الشيخ المفيد ليس ببعيد عن عصر النصّ المتوارث بواسطة الأئمة (عليهم السلام) إلى الإمام الثاني عشر. لذا كان الشيخ المفيد يمثل العقلانية النقلية النقدية، في الكلام الامامي واحتفظ لنفسه بمنهج تكاملي رسم بواسطته المسافة بينه وبين المواقف الكلامية الأخرى داخل الفكر الإسلامي بروح تؤمن بحرية الحوار وحق المرء في قناعاته، بعيداً عن التعصب والتطرّف. فكان مفكراً تسلح بالمنطق ليرسي دعائم عقيدته الكلامية على أسس نقلية موثوقة[٣٣].

إنّ الشيخ المفيد في أصالته وتجديده المنهجي رسم ولأوّل مرة حدوداً فاصلة بين العقائد الشيعية الامامية الاثنا عشرية من جانب، وعقائد الشيعة الكيسانية والزيدية والإسماعيلية من جانب آخر، وبين العقائد المعتزلية فأسقط فكرة التبعية الشيعة الامامية الاثني عشرية للمعتزلة وذلك من منهجه التكاملي التوفيقي، أما الشيعة الزيدية فقدت عززت صلتها بالمعتزلة، إن كان ذلك في طبرستان أو اليمن.

المبحث الثاني: مصادر المعرفة عند الشيخ المفيد وموقع العقل (المسوّر)

تجسد منهج التجديد عند الشيخ المفيد في علم الكلام الشيعي الامامي عبر سلوكه طريقة مختلفة في تناول الموضوعات الكلامية، فلم ينحُ نحو المعتزلة الذين استندوا إلى العقل بشكل كبير في تفسير الدين، وشرح قضاياه، وآمنوا بقدرته على الغوص في قضايا لا تقع تحت حس، ولا تحت تجربة، ولا تنتمي إلى عالم الممكنات، كمباحث التوحيد الصفاتية، ووافقهم في هذا التوجه من الشيعة بنو نوبخت وابن الجنيد. ولا سلك منهج أهل الحديث من المذاهب والفرق الأخرى، الذين رفضوا التسليم لقدرة العقل على الخوض في غمار القضايا الدينية الكلامية والفقهية، ولم يعتمدوا المعايير العقلية التي يمكن أن تبنى عليها الأحكام والآراء، والذين حصروا أدوات التعرف والتعلم، والاستقصاء والفهم، بالتفسير الظاهري للروايات المنقولة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والآيات القرآنية الشريفة، أي تفسير النص استناداً إلى النص وحده، وكان الشيخ الصّدوق -أستاذ المفيد- أبرز علماء الشيعة تمثيلاً لهذا

التيار في التشيع نفسه. وعمل المفيد على استثمار مقدمات كل من هذين التيارين من الأدوات والحجج، والمرجعيات المعرفية، وطرائق الفهم، فذهب الى ان العقل قادر على هدي النص ليكون أكثر فاعلية وانتاجاً، من إدراك الابعاد الفعلية لمشكلات الاعتقاد في الإسلام، ولاسيّما تلك التي ركز النص الديني عليها بصورة ما، ورسم لها ملامح عامة وكلية. إن التوازن التكاملي الذي حاول الشيخ المفيد إيجاده بين المنهجين، لا يعني اتخاذه موقفا وسطاً بينهما، كما يمكن أن يفهم من التوازن، وإنّما يعني ابتكاره منهجاً يقوم على استثمار وسائل القوة المعرفية كل واحدة منهما، واستثمارها بحذر وبدقة، مما يحول بين المنهج الجديد والكثير من المنزلقات والعوائق[٣٤]. بمعنى أن الشيخ المفيد يستخدم العقل المسوّر، أي المحدد بمحددات النص من القرآن الكريم والسُّنّة النبوية والمرويات عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) .

إنَّ الانجاز الكبير للشيخ المفيد في هذا المجال، تمثل في إثبات أنَّ العقل لا يستطيع مستقلاً أن يفهم (يعقل) كل المباحث المتداولة في علم الكلام، على سبيل المثال يستطيع العقل أن يصل بمدد الوحي إلى أفق معرفة صحيحة في باب صفات الباري مثل الإرادة والسمع والبصر وَنظائرها، أما لو وَلَجَ هذا الوادي المتصل بالحق جلّ وعلا لوحده فسينحدر إلى تيه الضلال، اذاً لم يهدف المفيد الى حرمان العقل مِن العمل في الفضاء المتعلق به والذي لا سبيل فيه إلى السمع والوحي، أي مجال إثبات الصانع والاستدلال على وجود الله، أو إثبات التوحيد والنبوة العامة، وإنما عنى بمحدودية العقل تَمَثَّل بالحدود التي وضعها خالق العقل للعقل، كي لا يقع في الضلال[٣٥].

إنّ للعقل عند الشيخ المفيد خصوصية في المعرفة العقائدية نابعة من طبيعة الموضوعات العقائدية التي يتعامل معها، فيقول المفيد في هذ الصدد: «اتّفقت الامامية على أنّ العقل محتاج في علمه ونتائجه إلى السّمع، وأنه غير منفك عن سمع ينبّه العاقل على كيفيّة الاستدلال، وأنّه لا بدّ في أول التكليف وابتدائه في العالم من رسول، ووافقهم في ذلك أصحاب الحديث. وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية على خلاف ذلك، وزعموا أنّ العقول تعمل بمجرّدها من السّمع والتوقيف إلاّ إنّ البغداديين من المعتزلة خاصة يوجبون الرسالة في أول التكليف ويخالفون الامامية في علّتهم لذلك، ويثبتون علاً يصححها الامامية ويضيفونها إلى علّتهم فيما وصفناه»[٣٦].

إن التنبيه الذي يتحدث عنه الشيخ المفيد هنا، هو عبارة عن حظر استخدام دليل القياس العقلي في المباحث العقائدية، لأنه ينتهي إلى دلالات ذات طابع حسي في عقولنا ولغتنا. بل أن نص الشيخ المفيد هذا له أهميته التأسيسية في جملة واسعة من الآراء ذات الصلة بدور دليل العقل

ومدى حجيته في تشييد قضايا العقيدة. وفسر بعض الباحثين مراد الشيخ المفيد في هذا النص بكونه إشارة الى رأيه في مسألة أول الواجبات هي «معرفة الله»، وهل أن الوجوب فيها عقلي أم سمعي، وقد ذهبوا إلى أن رأي الشيخ المفيد في هذه المسألة، وتبعاً لهذا النص بالتحديد، أن وجوب النظر سمعي لا عقلي. وهناك من يذهب إلى أن مقصود الشيخ المفيد في هذا النص هو مدى الحاجة إلى الإمام، وأن رأي الشيخ المفيد في هذا النص غير ناظر إلى مسألة أول الواجبات، وإنّما يتحدث عن مسألة أخرى لها علاقة بفلسفة الحاجة إلى الإمام المعصوم، فبناءً على ما اختاره الشيخ المفيد من عدم جريان القياس العقلي في إثبات الصفات الإلهية وتفسيرها، إن هذا الموضوع حِكْرٌ على السمع فقط، نبّه في هذا القول إلى الأصل التأسيسي الذي تقوم عليه هذه الفكرة، وهو دور الإمام المعصوم «السّمع» في قضايا الأدلة وكيفية الاستدلال، ومراده من كيفية الاستدلال، وفي إحدى صوره هو حظر استخدام القياس العقلي في مباحث الصفات[٣٧].

ويعلّق المستشرق ماكدرموت حول مكانة العقل عند المفيد قائلاً: «إنّ العقل في رأي الشيخ المفيد لا يمكن أن يكون وسيلة لتحصيل معرفة الله أو التكليف الأخلاقي مضافاً إلى عدم ضرورته في بلوغ معرفة الله. وهذه اشارة إلى الاختلاف الاساس بين الشيخ المفيد والقاضي عبد الجبار بشأن استعمال العقل. فالعقل في نظام عبد الجبار ضروري من أجل استقرار الحقائق الاساسية للدين، أما في نظام المفيد فدوره يقتصر على الدفاع عن التعاليم الاساسية المثبتة عن طريق الوحي الإلهي، وهذا الدور الدفاعي للعقل جليّ وواضح في جميع كلام المفيد حتى عندما يتحدث عن أدق النقاط واركزها»[٣٨].

وهذا الموضوع بعينه هو ما اعترض عليه القاضي عبد الجبار في كتابه المغني عند نقله أدلة القائلين بالحاجة الى الإمام المعصوم، ذاكراً أن أحد أدلتهم هو كون الإمام منبهاً على الأدلة والنظر فيها، وقد ناقشه الشريف المرتضى في ذلك قائلاً: «فأما قول بعض أصحابنا أنّه ينبّه على الأدلّة والنظر فيها فالحاجة لا شكّ في ذلك إليه واضحة إلّا أنّه ليس يصحّ أن يتعلق في إيجاب الإمامة بما يجوز أن يقوم غير الإمام مقامه، وقد يجوز أيضا أن ينبّه على الأدلّة والنظر فيها غير الإمام، وقد يجوز أيضا أن يتّفق لبعض المكلّفين الفكر فيما يدعو إلى النظر من غير خاطر ولا منبّه، بل يستغني عن المنبّه، ولا يكون عندنا مستغنيا عن الإمام»[٣٩]. ومن هنا نفهم أن المسألة وإن كانت محل خلاف بين الشريف المرتضى وأستاذه الشيخ المفيد بخصوص الحاجة إلى السّمع الإمام في التنبّيه على صلاحية الأدلة وكيفية النظر فيها، لاسيّما وإن السيد المرتضى كثيراً ما يستخدم القياس العقلي في مباحث علم الكلام، إلا إن ذلك لا يشكل مانعاً من إنّهما يتفقان في إن الإمام له إمكانية الاضطلاع بهذا الدور،

وهو ما يوجبه الشيخ المفيد في حق الإمامة ويعده أحد وجوه الحاجة إلى الإمام، على خلاف السيد المرتضى الذي لا يرى ذلك[٤٠].

كما يقبل الشيخ المفيد بسندية النقل في الموضع الذي لا يقوم البرهان العقلي على امتناعه، ولذلك نراه في باب ظهور المعجزات عن الائمة (عليهم السلام) يقول قبل أن يذكر الدليل السمعي عليها: «فانَّهُ مِن الممكن الذي ليس بواجب عقلاً ولا ممتنع قياساً»[٤١]، ثم يكرر نظير هذا الكلام في موارد أخرى، بيَد أنّهُ في كتابه «تصحيح اعتقادات الامامية» وهو تعليق على كتاب «الاعتقادات» للشيخ الصّدوق نراه بعد أن يحكم بردّ الحديث المخالف للقرآن يقول بصيغة أكثر صراحة مِن أي مكانٍ آخر: «وكذلك ان وجدنا حديثاً يخالف أحكام العقول اطرحناه، لقضية العقل بفساده»[٤٢].

وفي هذا البيان علاوة على ردّه الحديث المخالف لحكم العقل، تراه يجعل معياره في ذلك ومبناه هو حكم العقل أيضاً، وبهذا الشكل يؤكد على نحوٍ مُضاعف مِن حجيّة الاستدلال العقلي[٤٣].

إنَّ الاعتماد على الاستدلال العقلي في المدرسة المستقلة للشيخ المفيد وصل حداً بحيث انّهُ يقول في بحث «الألم للمصلحة دون العوض»[٤٤]، وبنفس لا يضارع، بعد أن يؤكد على فرادة رأيه وعدم الاشتراك به مع أيٍ مِن العدلية والمرجئة: «وقد جمعتُ فيه بين أصول يختص بي جمعها دون من وافقني في العدل والارجاء، بما كشف لي في النظر عن صحته، وَلم يوحشني مَن خالف فيه، اذ بالحجة لي أتَمُّ أنس، وَلا وحشة مِن حق والحمد لله»[٤٥]. وَحين نأخذ بنظر الاعتبار انَّ البحث في الالمِ ومسألة اللطف وما يتفرّع عنها من بحوث، إنما يستند عموماً إلى الأدلة العقلية، وليس السمعية، فيتضح من ذلك أنّ مُراده بالحجة في تعبيره الآنف، هو الاستدلال العقلي نفسه[٤٦]. وكنموذج تطبيقي لهذه العلاقة بين العقل والسّمع عند الشيخ المفيد نأخذ مسألة الصفات الالهية اذ يقول فيها: «إن استحقاق القديم سبحانه لهذه الصفات كلها من جهة السمع، دون القياس ودلائل العقول، وإن المعنى في جميعها العلم خاصة، دون ما زاد عليه في المعنى، إذ ما زاد عليه في معقولنا ومعنى لغتنا هو الحسّ وذلك ممّا يستحيل على القديم»[٤٧]، وكذا الحال في أسماء الله سبحانه تعالى، إذ يقول فيها: «إن الله عزّ وجل اسمه حي لنفسه لا بحياة وإنه قادر لنفسه وعالم لنفسه لا بمعنى كما ذهب إليه المشبهة من أصحاب الصفات ولا الأحوال المختلفات... وإنه لا يجوز تسمية الباري تعالى إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو على لسان نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) أو سماه به حججه من خلفاء نبيه، وكذلك أقول في الصفات، وبهذا تطابقت الأخبار عن آل محمد (عليهم السلام) وهو مذهب جماعة الامامية»[٤٨].

وموقف الشيخ المفيد هذا يتطابق تماماً مع نصوص مدرسة أهل البيت (عليهم

السلام) كما أكّده السيد الخامنئي بقوله: «انَّ دخول عُنصر «السمع» في بناء المدرسة الكلامية للشيخ المفيد استوجب أن تأخذ الكثير مِن المباحث الصعبة التي يحتاج استخلاص الرأي الحق فيها مسيراً طويلاً، مكانها بسهولة في الإطار الكلامي الكلي لهذا الرمز الكبير، وذلك عبر استمداد كلمات الائمة (عليهم السلام) وبياناتهم، ولما يُفضي فيما بعد إلى سلامة المسار الكلامي للشيعة بعد المفيد، وبقاءه بعيداً عن الانحرافات والاضطرابات الفكرية. على سبيل المثال يمكن أن نشير إلى مسألة صفات الباري، وكيف قطعت شوطًا طويلاً لدى المعتزلة، بدأت بنفي الصفات كما في كلمات واصل بن عطاء واعتماد نظرية نيابة الذات عن الصفات، إلى أن استقرت في نظرية التوحيد بمعنى عدم زيادة الصفات على الذات وانَّ صفات الحق تعالى هي عين ذاته في الوجود. في حين حُسمت هذه المسألة في كلمات المفيد عَبر الاستناد إلى «السمع»، أي إلى نهج البلاغة والروايات الصادرة عن الائمة (عليهم السلام) بل نستفيد مِن هذهِ الروايات انَّ هذهِ البحوث كانت متداولة بين الشيعة في عصر الائمة (عليهم السلام) وقد استفيد في تناولها ـ من منبع العلم الابدي لأهل البيت (عليهم السلام) »[٤٩]. وهذا ما اسميناه من باستعمال العقل المسوّر.

ولا ينفك الشيخ المفيد يذكّر بمذهبه هذا في الصفات والاستدلال عليها، وهو يرتكز في كل ذلك على حظر إطلاق الصفات التي لم يرد تصريح من الشرع بها، وأن ذلك لا يدرك بالقياس، بل إنه لم يكن ليطلق عليه تعالى صفات الغضب والرضا والحب والتعجب وغيرها لولا ورود الشرع بذلك، أما حال إطلاقها من قبل الشرع، فإن وظيفة الشيخ المفيد تنصبّ وترتكز على تحقيق معانٍ لها فيقول: «فأما إطلاق لفظ البداء فإنما صرت إليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله عزّ وجل ولو لم يرد به سمع أعلم صحته ما استجزت إطلاقه كما أنه لو لم يرد عليَّ سمع بأن الله تعالى يغضب ويرضى ويحب ويعجب لما أطلقت ذلك عليه سبحانه ولكنه لما جاء السمع به صرت إليه على المعاني التي لا تأباها العقول، وليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف»[٥٠].

ويصرح الشيخ المفيد بقوله: «إن في كثير من أفعال الله تعالى مسببات وأمتنع من إطلاق لفظ الوصف عليها بأنها متولدات وإن كانت في المعنى كذلك لأنني أتبع فيما أطلقه في صفات الله تعالى وصفات أفعاله الشرع ولا أبتدع»[٥١].

والأمر اللافت للنظر في رسالة الشيخ المفيد الكلامية المختصرة «النكت في مقدمات الاصول» فأنه توسل بالسمع حتى في صفات الباري أيضًا -الذي عدَّ في أوائل المقالات الاستدلال السمعي المرجع الوحيد لمعرفتها - بالاستدلال العقلي، فعلى سبيل المثال نراه يستدل على نفس المنوال في باب القادر والعالم والسميع والبصير والحكيم، وهكذا بيدَ انَّ هذا النهج

لا يُعدّ عدولاً عن المبنى المذكور في كتابه «أوائل المقالات» وإنّما قيل على الارجح في الرسالة المختصرة التي رتَّبها الشيخ المفيد على منوال السؤال والجواب، لتكون دليل عمل للمستجدين في الجدل الكلامي، فإنه انتخب في هذه الرسالة منحىً في البحث العقلي يُستفاد مِنه في مُواجهة أي محاور. وبه يتضح الجمع بين الحجة العقلية والدليل النقلي في المنهج الكلامي عند الشيخ المفيد، يُعدُّ واحداً من أهم الأعمال الابداعية لديه[٥٢]. فيقول الشيخ المفيد: «فإن قال ما الدليل على أنه قادر، فقل تعلق الأفعال به مع تعذرها في البداءة على العاجز واستحالة وقوعها على طريق الابتداء من الميت... فإن قال ما الدليل على أنه عالم؟ فقل: ما في افعاله مِن الاتقان والتظافر على الاتّساق، وَتعذّر ما كانَ بهذهِ الصفة في البداءة على الجاهل... فإن قال ما الدليل على أنه سميع فقل ما ثبت من حياته مع تعريه من الآفات...فإن قال ما الدليل على أنه بصير فقل ما تقدم من دلالة السمع...فإن قال ما الدليل على أنه حكيم فقل ما ثبت من غناه وعلمه بقبح القبيح»[٥٣]

ويعرّف الشيخ المفيد القياس: «حمل الشيء على نظيره في الحكم بالعلّة الموجبة له في صاحبه»[٥٤]، فيضع الشيخ المفيد قيوداً في القياس يمنع من شرعية توظيفه داخل الأحكام الشرعية ويذهب إلى المجالات المعرفية التي تخضع للألطاف والمصالح، وهي مجال الشريعة في أغلبها، يمتنع وضع قياس لبعضها على بعضها الآخر، ذلك لأن في الألطاف والمصالح مجالات خفية يعجز عن ادارك تفاصيلها العقل البشري، وكذا الحال في الاتفاقات التي لا تخضع لقانون يمكن اطّرادها في الأشياء، وهذا حال قضايا اللغة والألفاظ التي تقبل قوانينها الخرق والتي يجب الاقتصار فيها، ومن ثم على السمع من دون العقل. هذا الموقف المنهجي من الشيخ المفيد يعد فاصلاً بين شرعية القياس وعدمها وبطلان استخدامه في أمور الشريعة والأحكام الفقهية وبعض القضايا المحدودة في العقيدة، وبين صحة الاستدلال به واعتماده في القضايا العقلية، وصحة توظيفه في جُلّ العقائديات[٥٥].

إن للشيخ المفيد نظرة معرفية منهجية تمكننا من فهم الدور الذي يشغله القياس العقلي في تشييد أسسها، اذ يشكل القياس العقلي فيها معياراً عاماً في جميع المجالات المفترضة لتوظيفه في قضايا الإلهيات جاءت وجهة نظره في سياق تساؤله عن الاستنتاجات الفكرية التي يتوصل إليها العقل البشري، وهل أنها ضرورية في عملية الإدراك البشري (الاضطرار) أو أن جميع تلك المستنبطات اكتسابية ويولدها الانسان من خلال نشاطه العقلي بحرية واختيار وبحث ونظر[٥٦]. ويقول الشيخ المفيد في هذا الصدد: «إن العلم بالله عزّ وجلّ وأنبيائه (عليهم السلام) وبصحة دينه الذي ارتضاه، وكل شيء لا تدرك حقيقته بالحواس، وتكون المعرفة به قائمة في البداية، وإنما يحصل بضرب من القياس،

لا يصح أن يكون من جهة الاضطرار، ولا يحصل على الأحوال كلها إلاّ من جهة الاكتساب، كما لا يصح وقوع العلم بما طريقه الحواس من جهة القياس، ولا يحصل العلم في حال من الأحوال بما في البداية من جهة القياس»[٥٧].

إن هذا النص ينطوي على نقطتين هامتين:

الأولى: عده المعرفة الدينية عامة قضية استنتاجية حرة يقوم بها الإنسان الواعي، وبتعبير المتكلمين: هي مسألة (اكتسابية) يولّدها نظر المكلف، وليست معرفة (اضطرارية) يدركها الإنسان من دون إعمال فكره، ومن دون بحث وتفكير وفحص معرفي، وهذه قضية بمنتهى الأهمية والحساسية، لأن الغالب في وجهة النظر القائلة بنظرية المعرفة في مسألة الله سبحانه وتعالى تنم عن موقف مسبق يحجّم المعرفة البشرية، رافضٍ لعملية التفكير البشري ولجميع قضايا المعرفة التي يباشرها العقل الإنساني، من التمسّك الحرفي بالنص الديني، الذي يشكل في نظر أصحاب هذا الموقف المصدر الشرعي والوحيد للمعرفة الإنسانية كافة، وهذا الفهم طالما اقترن بأصحاب الحديث في الحضارة الإسلامية، الحملة الحقيقيون لهذا الموقف والمتمسكون به بقوة وحماس.

الثانية: إن هذا النص يشير بوضوح إلى أقسام المعرفة البشرية عند الشيخ المفيد وأدوات الكشف المعرفية التي يمتلكها الإنسان في التعاطي معها، فهو يرى أن الموضوعات التي ينشغل بها الانسان إما أن تكون حسية مصدرها الحس، وإما أن تكون فطرية، يحملها الإنسان في فطرته قائمة في البداية ليس بوسعه نكرانها، وإما غير القسمين المتقدمين. ثم يذهب الشيخ المفيد الى أن القسم الثالث يتم تحصيل المعرفة به من القياس، قياس الغائب على الشاهد، وذلك على العكس من القسمين السابقين، فلا يمكن توظيف القياس بما يدرك حسًا وما هو قائم في النفس من البداية. ومعرفة الله سبحانه وتعالى عند الشيخ المفيد اكتسابية فيقول: «**إنّ المعرفة بالله تعالى اكتساب وكذلك المعرفة بأنبيائه (عليهم السلام) وكل غائب وإنه لا يجوز الاضطرار إلى معرفة شيء مما ذكرناه وهو مذهب كثير من الامامية**»[٥٨].

إنّ المعرفة بالله وأنبيائه وصحة دينه إنّما تنال بالقياس، لأن من الواضح أن إدراك الله والقضايا المتعلقة به ليست مما يمكن نيله بالحواس، كما أن معرفته ليست قائمة في النفس من البداية، نعم إن الشيخ يقيد عموم كلامه هذا بإخراج الصفات الإلهية من شمولية القياس بقوله: «**لأنني أتبع فيما أطلقه في صفات الله تعالى وصفات أفعاله الشرع ولا أبتدع**»[٥٩]. نظراً لأن معنى تلك الصفات القياسية في معقولنا ومعنى لغتنا هو الحس. ولعل هذا التقييد بشأن الصفات هو ما عناه بتنبيه الدين للإنسان بكيفية الاستدلال في القضايا الدينية، إنه التنبيه بأن الصفات الإلهية توقيفية، لا يصلح المنهج العقلي في تناولها وتفسيرها

أو نسبتها الى نفسه بدون تدخل الدين للذات الإلهية، وهي مسألة الصفات المعضلة الكبرى التي واجهت الشيخ في تعاطيه مع القياس العقلي[٦٠].

وأخيراً ماذا يعني الشيخ المفيد بالأدوات العقلية في الاستدلال حين يقول بالعقل دليلاً على إثبات فكرة أو نفيها، أو حتى إمكانها فقط؟ وبعبارة أخرى: ما آليات الحكم والاستدلال لدى هذه الكلمة التي يستخدمها الشيخ المفيد حين يقول إن العقل دليلنا في الموضوع الفلاني؟ ما هي طبيعة هذا العقل الموظف هنا؟ وفي الجواب على هذا التساؤل الجوهري ينبغي العثور على نص صريح ومباشر في تراث الشيخ المفيد يحدد معنى مفردة «العقل» بالمعنى المراد هنا (أي: أدوات العقل في الاستدلال والحكم)، لكن هناك قرائن وشواهد، ما تقدم من تقسيمه للمعرفة بصورة عامة، والذي لا يدع فرصة دون عدّه القياس هو العقل ذاته على أنه يعني به خصوص أسلوب قياس الغائب على الشاهد[٦١].

يعرّف الشيخ المفيد العقل بأنه الشيء الذي تتم به معرفة النتائج الفكرية التي يتوصل لها الإنسان وتمييزها، ثم إن سبب تسميته بالعقل ناتج عن الوظيفة الأخلاقية التي يضطلع، وهي عَلَقُة وتقييده الإنسان عن القبائح والرذائل الخُلقية وذلك بقوله: «العقل معنى يتميز به من معرفة المستنبطات، ويسمى عقلاً لأنه يعقل عن المقبحات»[٦٢].

إنّ العقل عند الشيخ المفيد هو العقل المسوّر، الذي يسترشد بفهم نصوص القرآن الكريم والسُّنّة النبوية والمرويات عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) والعقل الحيوي، وبه نميز بين الحق والباطل والخير والشر، وبعد التميز (عقلاً) لابدّ من اختيار النافع والحق والخير، وهذا الاختيار (أخلاقي) بمعنى أننا نتخذ في الاختيار (موقف) يعني نحدد فيه وجهة نظرنا، وفيه تتحدد مسؤوليتنا عن ذلك الاختيار، وتلك منهجية حيوية خارج قضايا الدين والعقيدة، ولا تتقاطع مع الشرع والنص، فمن هذا عد ما ذهبت إليه المعتزلة والزيدية وغيرهم، لندرك حجم الفهم والوعي الذي تميّز به الشيخ المفيد[٦٣].

أما الآلية الاستدلالية التي يحصل بها هذا التمييز لدى العقل، فأنها توجد عند الشيخ المفيد في عملية الاستدلال والنظر نفسها بأنها استعمال العقل وما ينطوي عليه (الحاضر) من دلالات وإشارات تُستخدم في الوصول إلى (الغائب)، وهذا ما أكّده الشيخ مفيد بتعريفه النظر: «هو استعمال العقل في الوصول إلى الغائب، باعتبار دلالة الحاضر»[٦٤]. وهذه الجملة الأخيرة تكاد تكون تصريحًا مباشراً باعتبار قياس الغائب على الشاهد آلية العقل في تعاطيه المعرفي.

أن الحديث عن مكانة العقل عند الشيخ المفيد تعود إلى إسهامه التأسيسي الذي طبع جميع تفاصيل المشهد الكلامي

الامامي في القرن الرابع الهجري، حتى ليصح القول إنه يُشكل المعادل الموضوعي لأبي الهذيل العلّاف عند المعتزلة، وأبي الحسن الأشعري عند الأشعرية. إن الدور الجوهري الذي يمثله الشيخ المفيد، والذي يُعد أكثر النصوص شرعية في تمثيل العقل الكلامي الامامي، سيتضح هذا الأمر من التأثير الذي سيتركه الشيخ المفيد على متكلمي الامامية اللاحقين، لاسيّما الجيل الأبرز من تلاميذه (الشريف المرتضى، الطوسي، الكراجكي)، الذين يمثلون قمّة ما وصل إليه العقل الكلامي الامامي من عمق واستقلال وشمولية، هذا الجيل سيأخذ على عاتقه مسؤولية التصريح بما كان مضمراً في تراث أستاذهم والسير به إلى نهاياته، أو تفصيل تلك الاشارات الموجزة التي أدلى بها وازادتها توضيحاً وتفصيلاً[٦٥].

الخاتمة :

١-كان الشيخ المفيد له فضل السبق بالاعتماد على منطق العقل والتفكير الحرّ، وإعطائه دوراً للعقل في التشريع والعقائد إلى جانب النقل (النص)، مؤسساً بذلك منهجاً تكاملياً جمع فيه بين النقل والعقل، الذي يضع النصّ حيث يجب ألا يكون غيره وسيلة لليقين العقائدي في الثوابت، أما في المتغيرات الحيوية فوسيلتها العقل والنظر والجدل، فلكل مبحث عنده منطق، ولكل غاية وسيلة من جنسها، ومن لا يعرف هذه الحقيقة ربما اتهم الشيخ المفيد بالازدواجية في العقل والنقل.

٢-أسس الشيخ المفيد لعقائد الشيعة الإمامية نظاماً فكرياً متسقاً ومحدداً، استطاع من خلاله سدّ الطريق على حصول تداخل أو اشتباه بين الكلام الشيعي الإمامي وغيره من الأفكار الكلامية المنتمية إلى الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى، ولاسيما الأفكار التي طرحتها المعتزلة، حيث كانت تتشابه في جوانبها مع الآراء التي كان يطلقها الشيعة الإمامية .

٣- اختص الشيخ المفيد بالدفاع عن العقيدة وتوضيح الأصول والقواعد العامة وما يتصل بهما من المسائل الاعتقادية، فقد عالج هذه الموضوعات وغيرها بأسلوب صريح وهادئ ، معتمداً على الأدلة، وهذا يتفق والاتجاهات الفكرية لذلك العصر الذي يمثل القمة، إذ ازدهرت فيه الحركة الفكرية بوجه عام، ونشطت فيه المعارف والعلوم العقلية والنقلية وبلغت الثقافة الإسلامية أوجها.

الهوامش:

١-الجابري، د. علي حسين جدل الخاص والعام دراسة في إقليم الكوفة الحضاري والسؤال الفلسفي، ط١، دار نينوى للدراسات، دمشق/ سوريا (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)، ص١٨١.

٢-ينظر، الجابري، جدل الخاص والعام، ص١٨٧-١٨٨.

٣-المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت٤١٣هـ/ ١٠٢٢م)، تصحيح اعتقادات الامامية، ط١، إصدارات المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، قم المقدسة / إيران (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، ص١٣١.

٤-المفيد، التذكرة بأصول الفقه، ط١، إصدارات المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، قم المقدسة / إيران (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، ص٢٨.

٥-ينظر، الجابري، جدل الخاص والعام، ص١٨٠.

٦-ينظر، المفيد، المسائل الصاغانية، ط١، إصدارات المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، قم المقدسة / إيران (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، ص ٧٣.

٧-ينظر، المصدر نفسه، ص٧٩.

٨-ينظر، المصدر نفسه، ص٨٤، ٩٤.

٩-ينظر، المصدر نفسه، ص٩٥، ص١٠٧.

١٠-يحتوي كتاب الأمالي على محاضر مجالس علمية موثقة توزعت على (٤٢) مجلساً، عرض فيها الشيخ المفيد شتى الموضوعات الكلامية والفلسفية وبحضور كبار العلماء والأساتذة والشخصيات الكبيرة في مدينة السلام بغداد في منطقة الزيارين بدرب رباح منزل ضمرة أبي الحسن علي بن عبد الرحمن الفارسي، في المدة المحصورة بين يوم السبت مستهل شهر رمضان سنة (٤٠٤هـ/ ١٠١٣م) ويوم السبت ٢٧ رمضان سنة (٤١١هـ/ ١٠٢٠م). ينظر، المفيد، الأمالي، متابعة تاريخ إنعقاد المجالس واحصائها.

١١-المفيد، الأمالي، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت / لبنان، (د.ت)، المجلس الثالث، ص١٣.

١٢-المصدر نفسه، المجلس التاسع، ص ٤١.

١٣-المصدر نفسه، المجلس السابع، ص ٣٣.

١٤-المصدر نفسه، المجلس الرابع والثلاثون، ص١٤٧.

١٥-المصدر نفسه، المجلس الثامن والعشرون، ص١٢٣.

١٦-المصدر نفسه، المجلس الثاني عشر، ص٤٨.

١٧-المفيد، المسائل الصاغانية، ص٤١.

١٨-المصدر نفسه، ص٤٤.

١٩-ينظر، الجابري، جدل الخاص والعام، ص١٩٠-١٩٢.

٢٠-المفيد، الأمالي، المجلس الثلاثون، ص١٢٩-١٣١.

٢١-المصدر نفسه، المجلس الثالث والثلاثون، ص١٤١.
٢٢-المصدر نفسه، المجلس الرابع والثلاثون، ص١٤٦.
٢٣-المصدر نفسه، المجلس الثالث والثلاثون، ص١٤١-١٤٢.
٢٤-المفيد، مسألة في الإرادة، ط١، إصدارات المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، قم المقدسة / إيران (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، ص١١.
٢٥-المصدر نفسه، ص١١-١٢.
٢٦-ينظر، القاضي عبد الجبار، أحمد الهمداني المعتزليّ (٤١٥هـ/ ١٠٢٥م)، شرح الاصول الخمسة، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، ط٣، مطبعة وهبة، القاهرة / مصر (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ص٤٣٤.
٢٧- المفيد، مسألة في الإرادة، ص١٢-١٤.
٢٨-ينظر، الجابري، جدل الخاص والعام، ص١٩٢.
٢٩-المرتضى، الشريف علي بن الحسين (ت٤٣٦هـ/ ١٠٤٤م)، الفصول المختارة من العيون والمحاسن، ص١٧. وذكر فيه عدد من مناظرات وردود أستاذه مع متكلمي وعلماء باقي الفرقة الإسلامية من معتزلة وأشاعرة ومجبرة، علاوة على نقده وردوده على عدد من الفرق الشيعية كالزيدية والإسماعيلية والفطحية... وغيرها.
٣٠-المصدر نفسه، ص١٠٥-١٠٦.
٣١-المصدر نفسه، ص١٠٧-١٠٨.
٣٢-المصدر نفسه، ص٨٤-٨٥.
٣٣-ينظر، الجابري، جدل الخاص والعام، ص١٩٧-١٩٨.
٣٤-ينظر، سلامة، محمد الحاج، الشيخ المفيد والتجديد الكلامي، ط١، دار العلم للطباعة، بيروت/ لبنان (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، ص١١٢-١١٤.
٣٥-الخامنئي، علي الحسيني، الشيخ المفيد الريادة والابداع، ط١، دار الثقلين، بيروت/ لبنان (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، ص ٧٠.
٣٦-المفيد، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، ط١، إصدارات المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، قم المقدسة / إيران (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، الفقرة (٧)، ص٤٤.
٣٧-ينظر، المدن، علي، تطور علم الكلام الامامي، ط١، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد/ العراق (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، ص٢١٤-٢١٥.
٣٨-ماكدرموت، مارتن، نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد، تعريب علي هاشم الأسدي، ط١، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة، مشهد/ إيران (١٤١٣هـ/ ١٩٩١م)، ص١٠٢-١٠٣.
٣٩- المرتضى، الشافي في الإمامة، تحقيق عبد الزهراء الحسيني، ط٢، مؤسسة الصادق، طهران/ إيران (١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، ج١، ص٤٣.
٤٠-ينظر، المدن، تطور علم الكلام الامامي، ص٢١٥.

٤١-المفيد، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، الفقرة (٤٢)، ص٦٨.
٤٢-المفيد، تصحيح اعتقادات الامامية، ص١٤٩.
٤٣-الخامنئي، الشيخ المفيد الريادة والابداع، ص٧٢.
٤٤-المفيد، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، الفقرة (١١١)، ص١٠٨.
٤٥-المصدر السابق نفسه، الفقرة (١١٣)، ص١٠٩-١١٠.
٤٦-الخامنئي، الشيخ المفيد الريادة والابداع، ص٧٣.
٤٧-المفيد، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، الفقرة (٢٠)، ص٥٤.
٤٨-المصدر نفسه، الفقرة (١٩)، ص٥٢.
٤٩-الخامنئي، الشيخ المفيد الريادة والابداع، ص٧٣-٧٤.
٥٠-المفيد، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، الفقرة (٥٨)، ص٨٠.
٥١-المصدر نفسه، الفقرة (١٠٧)، ص ١٠٥.
٥٢-الخامنئي، الشيخ المفيد الريادة والابداع، ص٧٤-٧٥.
٥٣-المفيد، النكت في مقدمات الأصول، تحقيق محمد رضا الجلالي، ط١، إصدارات المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، قم المقدسة (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، الفقرات (٥٢-٦٦)، ص٣٣-٣٩.
٥٤-المرتضى، الفصول المختارة من العيون والمحاسن، ص٨٢.
٥٥-ينظر، الجابري، د. علي حسين، الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، ط٣، دار السلام، بيروت/ لبنان (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م)، ص٢٨٥-٢٨٨؛ المدن، تطور علم الكلام الامامي، ص٢١٢-٢١٣.
٥٦-ينظر، المدن، تطور علم الكلام الامامي، ص٢١٧-٢١٨.
٥٧-المفيد، أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، الفقرة (٧٢)، ص٨٨.
٥٨-المصدر نفسه، الفقرة (٣٠)، ص٦١.
٥٩-المصدر نفسه، الفقرة (١٠٧)، ص ١٠٥.
٦٠-ينظر، المدن، تطور علم الكلام الامامي، ص٢١٨-٢٢٠.
٦١-ينظر، المصدر نفسه، ص٢٢١-٢٢٣.
٦٢-المفيد، النكت في مقدمات الأصول، ص٢٢.
٦٣-ينظر، الجابري، جدل الخاص والعام، ص١٩٣
٦٤-المفيد، النكت في مقدمات الأصول، ص٢١.
٦٥-ينظر، الجابري، الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، ص٢٨٥-٢٨٨

Sheikh al- Mufeed's Cognitive efforts

Researcher Name:
Sabah Jameel Hassan
Supervisor name:
Dr. Amer Abdulameer al-Jubouri
University Name: AL-Imam AL-Kadhim University College of Islamic Sciences Islamic

Summary

Sheikh Mufid (d. 413 AH / 1022 AD) is the first Shiite figure in the Imamate who has already tried to establish the basis of the intellectual construction of the frontal Shiite speech science after the era of the Imams (peace be upon them) of his cognitive approach in which he combines the originality and the innovation, Prejudice based on the logic of mind and free thinking, before it were not beyond the literal text to reason, And after that the mind became an ally of the text and a supporter of the faith, and give it a role to the mind in the legislation and beliefs along with the text, thus establishing an integrated approach combining the text and the mind (Almsor) texts of the Koran and Sunnah purified and Merawi of the imams of the people of the House (peace be upon them) Not as others went from giving the great area of mind at the expense of text in matters of nodal, and does not stand at the limits of the text alone.

From this integrative approach, Shaykh al - Mufid managed to bridge the way for any overlap or suspicion between the Shi'i and the other linguistic ideas belonging to the other Islamic sects and sects. The research, titled Sheikh Al-Mufid's cognitive efforts, was divided into two categories: the Sheikh's useful and complementary approach between originality and innovation. The second: the sources of knowledge at Sheikh Mufid and the site of the mind (Almsor).